الأمم المتحدة S/2005/620

مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2005
Arabic
Original: French

# رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني بأمر من حكومتي أن أقدم احتجاجا شديد اللهجة على الأقوال الصادرة يوم الخميس ٢٩ أيلول/سبتمبر عن رئيس الجمهورية الأوغندية يويري موسيفيني، التي تناقلتها وسائط الإعلام الدولية على نطاق واسع، والتي مفادها أن الجيش الأوغندي سيجتاز الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا لم تقم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في غضون شهرين، بنزع سلاح متمردي جيش الرب للمقاومة القادمين من جمهورية السودان والذين استقروا في متنزه غارامبا (GARAMBA) الوطني الواقع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذه الأقوال الصادرة عن الرئيس الأوغندي، وهي أقوال فظة وجارحة لا يمكن قبولها، وتنطوي على تهديد، تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٤ من المادة الثانية منه، التي تنص بوضوح على ما يلي: ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

كما تشكل هذه الأقوال تهجما على المجتمع الدولي، الذي تمثله في الميدان بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال إعادة السلم وتوطيده في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمتها السامية الأولى.

وتود حكومتي أن تعيد التأكيد مرة أخرى على أنها لا تضمر أية نوايا خفية تجاه أي من البلدان المجاورة، وأن على كافة الجماعات المسلحة، أيا كانت، مغادرة الأراضي الكونغولية فورا.

031005 031005 05-53384 (A)
*0553384*

ولهذا السبب لم تتردد حكومتي لحظة واحدة، فور التأكد من وجود المتمردين الأوغنديين التابعين لجيش الرب غير المرغوب فيهم، في إعطائهم إنذارا نهائيا دعتهم فيه إلى مغادرة الأراضي الوطنية فورا.

والواقع أن حكومتي تعتبر أن وجود أية جماعة مسلحة متمردة أو تابعة لجيش وطني لم تُوجه إليها الدعوة، من شأنه إدامة معاناة شعوبنا التي تفوق الوصف، وخاصة الشعب الكونغولي، الذي دفع أغلى ثمن وهو أربعة ملايين من الموتى بسبب الانتفاضات الخرقاء وغير المجدية التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمان.

وعلى الرغم من اتفاق الجهات صاحبة الرأي على أن جيش الرب ليست لديه حاليا القدرة على إلحاق الضرر بالحكومة الأوغندية، فإن تسرع الرئيس الأوغندي في تهديد بلادي يبدو ناتجا عن عجزه التام منذ عشرين عاما عن إيجاد حل لمسألة جيش الرب على الأراضي الأوغندية، بقدر ما هو ناتج عن قرب موعد انتخابات عام ٢٠٠٦ في أوغندا، التي يرشح نفسه فيها بعد أن أقدم ضمن إجراء سمح على تعديل دستور بلاده.

والحقيقة أن الرئيس الأوغندي، نظرا للرأي العام في بلاده، ولاقتراب موعد الانتخابات، يود إثبات قدرته على القضاء بصورة نهائية على حركة تمرد جيش الرب. ولتحقيق هذا الغرض لن يتردد في الهجوم على عناصر جيش الرب الموجودة في أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأمام التنديد الذي سيتبع ذلك، سيحتج الرئيس الأوغندي بشرعية عمله، استنادا إلى حق المطاردة الذي لا تعترف به لا الأمم المتحدة ولا الاتحاد الإفريقي.

ويزيد من تمسك الرئيس الأوغندي برأيه قناعته، عن صدق أو افتراض، بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ليست متمرسة وأنها عاجزة عن العمل بدون دعم لوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا هو السبب، ، من ناحية أخرى، في إصرار أوساط المضاربين الأوغنديين، الذي لم يسبق له مثيل، على مواصلة تسليح الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري، بغية الاستمرار في الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات.

والعديد من زعماء هذه الجماعات معروفون. وهم ضباط متمردون كانوا قد عُينوا في إطار إدماج قيادة القوات المسلحة، وضباط متمردون كانوا قد عُينوا في إطار إدماج قيادة الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري، والسوقة من أباطرة الحروب. ويجتمع هؤلاء بانتظام في أوغندا لطلب دعم السلطات الرسمية للبلاد من أجل زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتود حكومتي أن توجه انتباه مجلس الأمن إلى كل هذه الشواغل التي ذُكرت مرارا وتكرارا في مختلف القرارات والبيانات الرئاسية المتعلقة بالدعم الواضح الذي تقدمه أوغندا للمليشيات التي تعيث فسادا في بلادي، ولا سيما في مقاطعة إيتوري، وكلها قادرة فعلا على بلبلة العملية الانتقالية الجارية وإبطال الجهود المحمودة والمكلفة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل عودة المياه إلى مجاريها في بلادي وفي منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى أي حال فقد أظهرت الحكومة الكونغولية التزامها بترع سلاح هؤلاء المتمردين التابعين لجيش الرب، تفاديا لإعطاء مبررات جديدة لتدخلات أوغندا السلبية والضارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحكومتي على وعي بالمعاناة الكبرى لشعوبنا التي تتطلع إلى سلام يسمح لها بإعادة علاقات الصداقة والثقة والتعايش السلمي التي كانت تتمتع بها في السابق. وجمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما تاما بعملية السلام، فذلك من مصلحتها ومصلحة منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

غير أن بلادي لا تجد أمامها خيارا أمام هذا التهديد الأوغندي الجديد لسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، التي أكد عليها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، سوى العمل في إطار الشرعية الدولية، ومن ذلك تطبيق الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة ٥١ منه المتعلقة بالحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت عليها قوة مسلحة.

وحكومتي، التي لا تزال مقتنعة بأن جماعة الأمم ستؤدي عملا مفيدا إذا ساعدت أوغندا، سواء بالسبل السلمية أو بواسطة العقوبات المناسبة، على زيادة مشاركتها في عملية السلام الرامية إلى إحلال السلام في كافة أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، وفي تهيئة الظروف المناسبة لازدهار أجيالنا الحاضرة والمستقبلية، تطلب إلى مجلس الأمن أن يقوم بما يلي:

١ - التنديد بأوغندا، التي تشكل أقوال رئيسها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة؛

٢ - فرض حظر شامل على بيع الأسلحة لجمهورية أوغندا؛

٣ - فرض تعليق محدد الهدف للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف باتجاه أوغندا مع كفالة عدم معاقبة الشعب الأوغندي، ولكن مع قطع الصلة بين هذه المساعدة واستمرار هذا الصراع الذي يقوم على خلفية مواصلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال أخرى من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٤ - اتخاذ إجراءات تحوطية، لا سيما تجميد أملاك كبار المسؤولين الأوغنديين وحظر تنقلهم؛

٥ - مطالبة أوغندا باحترام مختلف الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بمحض إرادتها في إطار آليات الأمم المتحدة القائمة والآلية الثلاثية الأطراف بوساطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

٦ - المطالبة أيضا بامتناع أوغندا عن إتيان أي عمل من شأنه الإضرار بعملية السلام الجارية حاليا في منطقة البحيرات الكبرى.

وترجو منكم حكومتي تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيليكا **أتوكي**
السفير
الممثل الدائم